

واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية . فإن الميزان التجاري الموافق لا اما من القاء نفسه ولا بد أن يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة و من ثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في ا ضرائب جمركية على الواردات وحضر بعضها كما تتمثل في إعانة بعض الصادرات. وتتمثل هذه القيود في فرض المطلب الثالث : تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لم يقف تدخل الدولة عند حدود التجارة الخارجية بل تعداه إلى إشرافها على عملية إنتاج السلع المعدة للتصدير و توفير ظروف أخرى لزيادة الصادرات، الدولة إلى أسعار ن أسعار السلع ومستوى ح إنتاج.